Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 5, 2025, 7274

Deanship of Scientific Research

The Ideological Shift in the Discourse of Jordan's Muslim Brotherhood Movement in the Aftermath of the Arab Spring

Mohammad S. Abu Rumman[1*], ***Abdullah M. Al-Taie***[2]

[1] Department of Political Science, University of Jordan, Amman, Jordan.

[2] Researcher in Political Science

Received: 27/3/2024
Revised: 25/4/2024
Accepted: 29/5/2024
Published online: 1/5/2025

[*] *Corresponding author:*
m_aburumman@ju.edu.jo

Citation: Abu Rumman, M. S., & Al-Taie, A. M. (2025). The Ideological Shift in the Discourse of Jordan's Muslim Brotherhood Movement in the Aftermath of the Arab Spring. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(5), 7274.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i5.7274

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study seeks to offer a comprehensive exploration of the ideological shifts within the discourse of Jordan's Muslim Brotherhood movement in the aftermath of the Arab Spring. It intends to reevaluate relevant approaches and studies, proposing a novel perspective. Furthermore, it aims to pinpoint the factors that influence the movement's ideological discourse.

Methods: The study employs discourse analysis to investigate the shifts within the ideological discourse of the Muslim Brotherhood movement in Jordan. Hence, the study primarily adopts a critical approach to trace the relationship between the movement and the political system in Jordan, recognizing its pivotal role in shaping the ideological discourse of the movement.

Results: The study reveals a radical shift in the discourse of the Muslim Brotherhood movement in recent years, leading towards increased politicization and decreased spirituality. Despite strained relations with Jordan's political system post-Arab Spring, this shift has rendered the movement more open to political ideologies like pluralism and democracy, as evidenced by the movement's basic documents. Consequently, the shift defies the expectation that the evolution of the Islamic movements' discourse depends solely on the openness of political systems.

Conclusions: The study demonstrates that the shifts in the ideological discourse of Islamic movements are primarily connected to political involvement and adaptability. It shows that the "politicization" of such movements is characterized by willingness to embrace political concepts. Therefore, using terms like "moderation" or "extremism" to describe the movement's discourse is significantly subjective and ambiguous, especially in the context of the Arab Spring.

Keywords: Discourse analysis, Islamic movement, Arab spring, politicization, Jordan's political system.

تحولات الخطاب الأيديولوجي لحركة الإخوان المسلمين في الأردن بعد الربيع العربي

محمد سليمان أبو رمان[1*]***, عبدالله محمد الطائي***[2]

[1] قسم العلوم السياسية - كلية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للعلوم السياسية والدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

[2] باحث في العلوم السياسية.

ملخّص

الأهداف: تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة معمقة لتحولات الخطاب الأيديولوجي لحركة الإخوان المسلمين في الأردن بعد مرحلة الربيع العربي، ومراجعة بعض المقاربات والنظريات السائدة، والمتعلقة بتفسير ذلك التحول وتقديم مقاربة أخرى مختلفة، ودراسة مدى تأثير بعض المحددات في توجيه الخطاب الأيديولوجي للحركة.

المنهجية: تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل الخطاب في دراسة تحولات خطاب الحركة الإسلامية في الأردن، وبالاعتماد على هذا المنهج فإن الدراسة ستستند بدرجة أساسية على مساهمات مدرسة التحليل النقدي، وستستعرض مسار العلاقة بين الحركة والنظام السياسي بصفته محددًا أساسيًّا في توجيه الخطاب الأيديولوجي للحركات، كما نزعت العديد من النظريات.

النتائج: تستنتج الدراسة أن خطاب الحركة الإسلامية شهد تحوُّلًا جوهريًّا في الأعوام الأخيرة، وأصبح أكثر تسييسًا وابتعادًا عن اللغة الدعوية السابقة التي وسمت مواقف الجماعة وخطابها الأيديولوجي، فأصبح الخطاب أكثر تقبلًا للمفاهيم السياسية من أمثال التعددية والديمقراطية، كما تظهره وثائقها الأساسية، رغم أن مسار العلاقة بين الحركة وبين النظام السياسي في الأردن شهد قفزات كبيرة بالاتجاه السلبي بعد الربيع العربي، ما يعني أن الحركة سارت بخلاف ما طرحته العديد من الدراسات والنظريات من أن تطور خطاب الحركات الإسلامية مرهون بانفتاح أو انغلاق الأنظمة السياسية.

الخلاصة: إن التحولات التي تطرأ على الخطاب الأيديولوجي للحركة الإسلامية متعلقة بمدى انخراط الحركة بالمجال السياسي لتصل بذلك إلى مرحلة "التسييس"، وتصبح أكثر تقبلًا للمفاهيم السياسية، وليس بسياسات الأنظمة السياسية. كما أن مصطلحات "الاعتدال" و"التطرف" في توصيف الخطاب الأيديولوجي للحركات الإسلامية يتسم بالنسبية والضبابية خاصة عند الحديث عن مرحلة الربيع العربي. فلم يعد الاختلاف والخلاف حول الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية، إنما حول الموقف من النظام السياسي ودرجة البراغماتية والمرونة.

الكلمات الدالة: تحليل الخطاب، الحركة الإسلامية، الربيع العربي، التسييس، النظام السياسي الأردني

المقدمة

في بدايات الربيع العربي، ارتفع سقف طموح الحركة الإسلامية في الأردن الممثلة بجماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي، حزب جبهة العمل الإسلامي، وقد بدأت طروحات داخل الحركة تتحدث عن الانتقال من حيّز المشاركة السياسية المحدودة إلى الشراكة السياسيّة الاستراتيجيّة مع النظام السياسي، وإلى زيادة نفوذ الحركة في داخل النظام.

إلا أن تجربة الإخوان المسلمين في الأردن لم تكن بمنأى عن تحولات الربيع العربي وما بعده، من صعود الإسلاميين في المنطقة وانكسار تجاربهم، بل انعكست على أكثر من صعيد؛ يتمثل الأول -وهو الأبرز- في تدهور العلاقة مع النظام السياسي إلى مستويات غير مسبوقة من الأزمة، التي بدأت في مرحلة مبكرة، أي منذ منتصف الثمانينيّات، وبقيت في مسارات متعرجة، لكنها بعد الربيع العربي وصلت إلى سحب الاعتراف القانوني بالجماعة لصالح جمعية جديدة بالاسم نفسه سجلها أعضاء منسحبون من الجماعة وحزب جبهة العمل الإسلامي، كما ساهم في تدهور العلاقة أيضًا التوترات المتتالية بين الطرفين على خلفية العديد من القضايا مثل "أزمة المعلمين" عام 2019، لتتحول العلاقة بين الطرفين من التعايش السلمي والتوافق بين الدولة والجماعة، كما نشأت في القرن الماضي، إلى علاقة شك وريبة وأزمة شبه مستدامة ومستعصية. أما الصعيد الثاني، فتمثل في الانسحابات غير المسبوقة لمئات من أفراد وقيادات الجماعة والحزب وتخليهم عن الاثنين لصالح تجربتين جديدتين، الأولى "مبادرة" تحولت إلى "حزب زمزم"، والثانية تجربة حزب "الشراكة والإنقاذ".

لكن في المقابل، لم تقف العلاقة المتأزمة -بين النظام والحركة- عائقًا في وجه تطور خطاب الحركة الإسلامية الأيديولوجي، بل شهد خطاب الحركة تطورًا بصورة ملحوظة خلال العقدين الماضيين، فيما يتعلق بالموقف من الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية والحزبية والمرأة وحقوق الإنسان والحريات العامة، وتحول الخطاب من مجرد تابع للعمل الدعوي العام وجزء من نشاط الإخوان المسلمين، مرتبط بصورة كاملة بالمفاهيم الإسلامية، ليأخذ مساحات أوسع وأكثر تحررًا باتجاه الخطاب السياسي.

"الوثيقة السياسية" التي أصدرتها الحركة الإسلامية سنة 2019 أظهرت النسخة الأخيرة من هذا التطور؛ فقد شكلت الوثيقة قفزة ملحوظة في الخطاب واللغة المستخدمة والمضمون، وظهر أيضًا في التطورات والتعديلات التي حدثت على النظام الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي، على أكثر من صعيد، وفي إطلاق الحزب لرؤيته الاقتصادية في الأردن 2030، عام 2022، التي تشكل هي الأخرى تحولًا كبيرًا في خطاب الحزب وتصوراته الاقتصادية إلى جانب خطابه السياسي.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الحركات الإسلامية كلما انخرطت في اللعبة السياسية أصبح خطابها أقرب إلى "التسييس"، ويؤدي ذلك للتحول بشكل أكبر باتجاه الاندماج في العمل السياسي، لتعيد هذه الحركات النظر في مقولات أيديولوجية سابقة قامت عليها، ولتقترب أكثر من الواقعية السياسية. كما تجادل بعدم وجود علاقة بالضرورة بين انفتاح النظام السياسي على الحركات الإسلامية، واعتدال الخطاب الأيديولوجي لهذه الحركات، أو أن انغلاق النظام السياسي يدفع بخطاب الحركات الإسلامية باتجاه التطرف الأيديولوجي، كما ذهبت العديد من النظريات بصورة معتادة مؤخرًا، أو حتى المقاربات التقليدية الجوهرانية التي هيمنت لفترة طويلة على دراسة حقل الإسلام السياسي والتي تتعامل مع الخطاب الأيديولوجي للحركات الإسلامية كقوالب جامدة وترى بأن أي تحولات في الخطاب الأيديولوجي لتلك الحركات باتجاه المشاركة السياسية والتعددية والمدنية ليست سوى تحركات تكتيكية، وأنها عند أي فرصة لوصولها إلى السلطة ستستبدل حينها خطابها الجديد وتعود إلى خطابها التقليدي.

لمناقشة هذه الفرضية، ستستخدم الدراسة منهج تحليل الخطاب عبر استعراض الأفكار التي حكمت خطاب الحركة الإسلامية ما قبل الربيع العربي وقياس درجة التحول في خطابها بعد الربيع العربي وستستند بدرجة كبيرة، في تحليل الخطاب، على مساهمات مدرسة "التحليل النقدي"، وخاصة مساهمات نورمان فيركلاف، الذي يعرّف تحليل الخطاب بأنّه: "مقاربة تسعى على نحو نظامي إلى أن تدرس علاقات السببية والتحديد القائمة بشكل مبهم غالبًا بين (أ) الممارسات الخطابية والأحداث والنصوص و (ب) أبنية اجتماعية وثقافية أوسع وعلاقات وعمليات، كيف تنشأ هذه العلاقات والحوادث والنصوص من علاقات السلطة والصراع على السلطة وتكون مشكّلة بها على نحو أيديولوجي، كيف يكون غموض هذه العلاقات بين الخطاب والمجتمع في ذاته عاملاً لضمان السلطة والهيمنة" (يورغنسن، فيليبس، 2019).

ويعتبر فيركلاف أنّ الخطاب هو أحد مصادر التحليل الاجتماعي (فاركلوف، 2009، ص 48)، على اعتبار أنّ الخطاب لا يقع خارج سياقات الصراع الاجتماعي، بل هو قلب هذه الصراعات، سواء تمّ استخدامه من قبل السلطة أو المعارضة، وبوصفه منتِجًا للسلطة أو منتَجًا لها (وهنا السلطة تأتي بالمنظور أو مفهوم ميشال فوكو، أي سلطة سياسية أو اجتماعية أو دينية أو ثقافية).

وفي المجمل ينظر التحليل النقدي للخطاب إلى الممارسة الخطابية بوصفها جزءًا من الصراع الاجتماعي، وديناميكياته، وبالتالي نبحث في ثنايا النص عن المضامين والمعاني التي تتعلق بجدلية العلاقة مع السياقات المجتمعية، بما في ذلك السياسية المحيطة، فاللغة هي شكل من أشكال الممارسة الاجتماعية، بمعنى أولًا: إن اللغة جزء من المجتمع وليست خارجة عنه بصورة ما، وثانيًا: إن اللغة عملية اجتماعية، وثالثًا: إن اللغة عملية يتحكم فيها المجتمع، أي إنها تخضع لتحكم جوانب أخرى (غير لغوية) في المجتمع (فياض، 2023).

بناءً على ما سبق، تحليل الباحثين لخطاب الإخوان المسلمين سيقوم على عملية الربط بين التحليل المباشر للنصّ، دلالاته المباشرة، وغير المباشرة والمسكوت عنها، والوظيفة الأيديولوجية للنص في السياقات الاجتماعية والسياسية، في البحث عن علاقته بالسلطة الاجتماعية بصورة عامة، والسياسية بصورة خاصة، وعلاقته بالمحيط الاجتماعي بوصفه جزءًا من عملية الصراع أو الجدل المجتمعي والثقافي، للبحث عن تموضع الخطاب في هذه النقاشات، وفي تحليل النقاشات المتعلقة بالهوية في داخل النص؛ في البحث عن علاقة الإخوان المسلمين (نحن) بالآخرين، سواء كانوا هم المجتمع أو السلطة السياسية أو أي أطراف سياسية أخرى.

وسيستفيد الباحثان في هذه الدراسة من منوال فيركلاف، الذي وضعه لتحديد الأطر التفسيرية للنصوص، بداية من مناقشة عملية إنتاج الخطاب نفسه، آلياته الداخلية وكيفية إنتاجه وما أحاط بهذه العملية، والنصوص أو الأفكار التي بني عليها النص أو استفاد منها مباشرة أو غير مباشرة (يطلق على هذه العملية التناص) ثم الاستهلاك الخطابي، بمعنى من هم المخاطبون في هذه النصوص والممارسة الخطابية للأفكار، كيف تجلت هذه الخطابات، ضمن بيانات أو وثائق أو صيغ أخرى، ثم الممارسة الاجتماعية للنصوص ضمن أسئلة العلاقة بالصراع الاجتماعي وأسئلة الهوية والسلطة التي تتوارى في الخطاب (يورغنسن, فيليبس, ، 2019، ص 132).

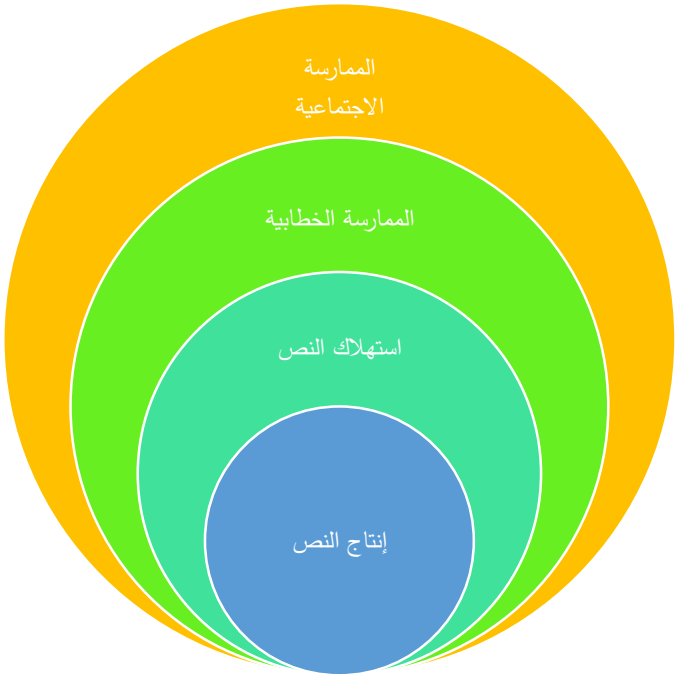

(الشكل: 1) منوال الخطاب لفيركلاف (*يورغنسن*, فيليبس، 2019، ص 140)

وفي الإشارة إلى الدراسات السابقة، فهنالك عدد كبير من تلك الدراسات التي تناولت حركة الإخوان المسلمين في الأردن على صعيد الأيديولوجيا والتطور التاريخي، بل إن معظمها ركز على صعيد سياسات النظام السياسي في الأردن تجاه الحركة خاصة الدراسات الحديثة التي ركزت على العلاقة بعد الربيع العربي، لكن في المقابل يمكن القول بأنها قليلة تلك الدراسات التي تركز على سياسات الاستجابة للحركة للمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية وانعكاس ذلك على خطابها الأيديولوجي، وليس فقط على علاقتها مع النظام السياسي التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من الأزمة، وإذا كانت بعض الدراسات قد ركزت على سياسات الاستجابة للحركة فقد انطلقت من فرضية أن دمج الحركة الإسلامية أو انفتاح النظام السياسي عليها سيؤدي إلى اعتدال الحركة على صعيدي السلوك والخطاب، ومن تلك الدراسات:

- دراسة باللغة الإنجليزية بعنوان "الإخوان المسلمون والدولة الأردنية بين التفتيت والاحتواء (1999م – 2018)" (Bani Salameh, 2019)، والتي تناولت الاستراتيجية السياسية للنظام السياسي الأردني في مواجهة حركة الإخوان المسلمين، كيف لعبت العديد من المتغيرات الخارجية على الصعيدين الدولي والإقليمي والمتغيرات الداخلية في وضع أطر تلك الاستراتيجية التي كانت بين رهانات الاحتواء أو التجزئة. وانطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن سلوك النظام السياسي هو محدِّد أساسي لتوجهات الحركة السياسية، فكلما اتجه النظام نحو الانفتاح اتجهت الحركة نحو الاعتدال والعكس صحيح، إلا أن النظام السياسي في النتيجة لجأ نحو محاولة تشجيع الانقسامات في داخل الحركة وتفتيتها من الداخل.

- دراسة باللغة الإنجليزية بعنوان "الربيع العربي وتنظيم الإخوان المسلمين الأردني" (Kemiksiz, 2022)، والتي تناولت العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والنظام السياسي في الأردن أثناء وبعد الربيع العربي، والتي تناولت تأثير المتغيرات الإقليمية خصوصًا فشل الربيع العربي في الاستمرار وانشغال العالم الغربي في مكافحة الإرهاب على واقع الحركة في الأردن وعلاقتها مع النظام الذي عمل على سحب رخصها القانونية، ليكتفي بإضعاف الجناح المحسوب على "حركة حماس" دون أن يصنف الجماعة حركة إرهابية نظرًا لاعتبارات داخلية كالديمغرافيا، وخارجية مرتبطة في المساعدات الخارجية ومواقف دول الإقليم المختلفة تجاه حركة الإخوان المسلمين، الأمر الذي دفع النظام ليتخذ سياسة حذرة توازن العاملين الداخلي والخارجي.
- دراسة بعنوان "المظاهر البراغماتية والعقدية في سياسات الإخوان المسلمين في الأردن"، (الدباس، 2012)، والتي رأت، بعد أن أجرت مقارنة بين الخطاب السياسي والسلوك السياسي، أن حركة الإخوان المسلمين في الأردن تستند إلى نهج براغماتي في علاقتها مع النظام السياسي للمساهمة في شرعنة وجودها وتحسين العلاقة بين الطرفين، وهذه البراغماتية تشمل التطور الفكري لدى الحركة من خلال قبولها بقيم التعددية والديمقراطية في خطابها السياسي، كما أن البيئتين المحلية والخارجية لعبتا دورًا أساسيًّا في اتخاذ مواقف براغماتية أو ذات طابع عقائدي سواء من قبل الحركة أو من قبل النظام السياسي.

أما ما يميز هذه الدراسة عن غيرها أن المبحث الأول سيقدم مناقشة ومراجعة لأبرز النظريات والمقاربات المستخدمة في دراسة وتفسير تحولات الخطاب الأيديولوجي للحركات الإسلامية، كما سيتطرق المبحث الثاني إلى أبرز مراحل تطوّر الخطاب الأيديولوجي لحركة الإخوان المسلمين ما قبل الربيع العربي، في حين سيتطرق المبحث الثالث إلى مسار العلاقة بين النظام السياسي في الأردن منذ نشوء الحركة إلى مرحلة ما بعد الربيع العربي، ودراسة مدى تأثير ذلك فعليًّا على تحولات خطاب الحركة الإسلامية خاصة ما بعد الربيع العربي في المبحث الرابع.

إعادة التفكير في تفسير "تحولات الخطاب الأيديولوجي للحركات الإسلامية"

تنطلق أغلب الدراسات والأبحاث عن الإسلام السياسي والحركات الإسلامية، بصورة عامة، من أسئلة مباشرة فورية حول تطوّر هذه الحركات التاريخي ومواقفها من موضوعات محددة، مثل الليبرالية والديمقراطية والتطرف والعنف والإرهاب، وخطابها الأيديولوجي والفكري والسياسي، وعلاقتها بالسلطة السياسية، ومواقفها من القضايا الدولية والإقليمية والمسائل الجيوسياسية، ورهانات الأمن والاستقرار، وهكذا تشكل حقل بحثي مهم في العالم العربي والإسلامي، خلال العقود الماضية، وظهر كمّ كبير من الدراسات والأبحاث الجزئية ودراسة الحالة، حول هذه الحركات. لكن -في المقابل- لم يكن هنالك اهتمام مماثل في الإطار النظري في فهم هذه الحركات وفي مناقشة ومساءلة المنهج الأبستمولوجي المستخدم في هذا الحقل، وهو ما يفرض اليوم تجاوز المقاربات التجزيئية والذهاب نحو مقاربات شمولية تكاملية عابرة للمقتربات والتخصصات؛ فظاهرة الإسلام السياسي معقدة ومتشابكة ومتعددة الأوجه، وهي أكثر استعصاءً على النظريات الماهوية الجوهرانية الاستشراقية، وأشد تلبّسًا بالمقتربات السياقية، بعيدًا عن المواقف الأيديولوجية أو الفكريّة المسبقة التي تطغى على كمٍّ كبير من الدراسات في الغرب وفي العالم العربي، خاصة عند الحديث عن علاقة هذه الحركات بالعنف والتطرف الديني أو السؤال المتداول في كثير من الأبحاث السياسية؛ فيما إذا كانت هذه الحركات تساعد على تعزيز المسار نحو الديمقراطية في العالم العربي أم أنّها تعيق عملية التحول الديمقراطي، وفيما إذا كانت هذه الحركات جوهرانية شمولية تستخدم الديمقراطية كسلّم للوصول إلى السلطة ثم تلقيها بعيدًا (Roy, 2017)، كما حدث مع الأحزاب النازية والفاشية بين الحربين العالميتين أم أنّها جادة وصادقة في تبني الديمقراطية، والقبول بها.

ومن ضمن القضايا المنهجية الرئيسية نزوع العديد من الدراسات والأبحاث إلى دراسة الخطاب الأيديولوجي للحركات الإسلامية أو السلوك السياسي والمواقف الفكرية لها بعيدًا عن البيئة السياسية المحيطة السياقيّة، أو ربما مع عدم تحديد علاقة المتغيرات السابقة بالبيئة، مما يؤدي في كثير من الأوقات إلى نتائج بحثية بعيدة عن الفهم الدقيق للظاهرة، بخاصة أنّنا لا نتحدث هنا عن أنظمة مستقرة ديمقراطيًّا، ولا مجتمعات حسمت العديد من القضايا المتعلقة بالدين والسلطة والقيم، ولعلّ ذلك يقود إلى الدراسة التي قدّمها ناثان براون، بعنوان "When Victory is not an Option" (Brown, 2012)، إذ جعل من الانتخابات في الأنظمة شبه السلطوية متغيرًا مستقلًا، وأيديولوجيا الجماعات والحركات الإسلامية متغيرًا تابعًا؛ فأيديولوجيا الحركات الإسلامية تمثل -غالبًا- ردة فعل على أفعال الحكومات، واستجابة للسياسات الرسمية (أبو رمان ، 2015). وهذه "النظرية" مهمة، لكنها تتطلب نقاشًا أكثر عمقًا، وإن كانت قيمة هذه النظرية أنّها تسلط الضوء على أهمية البيئة السياسية والسياقات في التأثير ليس فقط على أيديولوجيا هذه الحركات بل تطورها وسلوكها وعلاقتها بالقوى والحركات الأخرى، ولذلك من الضروري توسيع المفهوم ليتجاوز حدود "سياسات الأنظمة شبه السلطويّة" إلى البيئة السياسية بالمفهوم العام، الشبيه بنظرية النظم في السياسات المقارنة، أي أنّها تشمل العوامل السياسيّة والثقافيّة والمجتمعيّة والداخليّة والخارجيّة، التي تؤثر جميعًا ليس فقط على أيديولوجيا الإسلاميين، بل طبيعة تلك الحركات ونموها وصعودها.

في المقابل يذهب باحثون آخرون إلى بناء نظرية الإدماج والاعتدال، من أمثال: (Norton, 1995) و (Anderson, 1997)، التي تقول بأنّ الإدماج يؤدي إلى الاعتدال؛ فكلما انخرطت الحركات الإسلامية في اللعبة السياسية، وكانت السياسات أكثر ديمقراطية، أدى ذلك إلى تدوير الزوايا الحادة ودفعها نحو الاعتدال، وهي نظرية مهمة لكنها أيضًا تتطلب مزيدًا من النقاش، فقد كانت مسألة الاشتمال السياسي في الشرق الأوسط بحسب، جوليان

شويدلر، تتعلق بالانفتاح السياسي الذي تتبناه أنظمة غير ديمقراطية لم تظهر أي نية للتنازل عن أي سلطة حقيقية (شويدلر، 2013)، وفي مقدمة ذلك تعريف الاعتدال، إذا كان المقصود منه الاقتراب أكثر نحو تبني مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، أم المقصود بالبراغماتية السياسية والواقعية في التعامل مع الحكومات وموازين القوى، أو في سياسات الحكم في حال وصلت إلى السلطة، أم أن المقصود به تبني سياسات سلمية في الوصول إلى السلطة أو طريق العنف؛ فالانفتاح البنيوي يقع في سياق لعبة التحكم شبه السلطوي التي تعمل على استدخال الجماعة لتصبح جزءًا من منظومة ما، واللعب وفقًا لقواعد اللعبة (شبه السلطوية)، وهي قواعد تحددها وتسيطر عليها الأنظمة القائمة (شويدلر، 2013)، هذه العملية هي ما أطلق عليها صموئيل هنتنغتون "التبادل بين المشاركة والاعتدال"، وهي نوع من "الصفقة الديمقراطية"، بحيث تصبح جماعات المعارضة مؤهلة للاستفادة من الانفتاح السياسي فقط في حال الالتزام بـ"الاعتدال في التكتيكات والسياسة"، من خلال الموافقة على نبذ العنف وأي التزام آخر بالثورة، وتقبل الشكل القائم للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (هانتجتون، 1993).

تواجه مقاربة الإدماج معضلة أساسية في سياق أنظمة سلطوية غير ديمقراطية، فكما برهن، جيسون براونلي، في كتابه "السلطوية في عصر الديموقراطية "، كيفية تخفي الأنظمة الاستبدادية في زي الديموقراطيات من خلال إجراء انتخابات وهمية، وهو ما ساعد على استمرار هذه الأنظمة لعقود من الزمن تحت شعار تعزيز الديموقراطية. ويُؤكد براونلي على أن هذه الأنظمة ادّعت الديموقراطية الظاهرة بينما هي في حقيقة الأمر كانت تعرقل مسار الانتقال الديموقراطي الحقيقي للسلطة وتؤسس للحكم الاستبدادي بنخبته المتواجدة آنذاك على الساحة، محاولةً مقاومة التغيير بكل الطرق الممكنة(Brownlee, 2007) .

في هذا السياق تتجلى قوة الدولة وسلطتها السيادية بصرف النظر عن استبداديتها في تحديد مسار الإدماج السياسي، فحسب طلال أسد؛ "إن النشاط الاجتماعي برمته يتطلب الموافقة القانونيّة، وبالتالي موافقة الدولة - الأمة. والطريقة التي جرى فيها تحديد المساحات الاجتماعية وتنظيمها وإدارتها وهي التي تجعل منها كلها سياسية. هكذا فإن محاولة الناشطين الإسلاميين تحسين الظروف الاجتماعية، مثلًا من خلال إنشاء المستوصفات والمدارس في المناطق المحرومة، لا بد من أن تجازف بإثارة تهمة عدم الشرعية السياسية، وأن تصنف كإسلاموية" (أسد، 2018).

إذا تتبعنا مسارات الديمقراطية الانتخابية في سياق شبه سلطوي، سوف ندرك استحالة الإدماج الكامل للإسلاميين، فبحسب، ناثان براون، "إن الحركات الإسلامية ستسعى إلى الحصول على فوائد غير مؤكدة، عبر القيام بتغيرات غير مؤكدة. إنها تقولب منظماتها وتلوي أيديولوجياتها، لكنها حذرة من احتمال تعثر أو فشل الانفتاح السياسي في تحقيق ما ترغب فيه" (براون، 2012). وقد بدا أن الإسلام السياسي يشارك في الانتخابات ليخسر في إطار لعبة "المشاركة لا المغالبة"، ذلك أن؛ "الأنظمة شبه السلطوية هي تلك التي تعطي المعارضة حيّزًا لتنظيم نفسها والتنافس، لكنها تنكر عليها أي إمكانية لتشكيل حكومة. هذا في حين أن الأنظمة السلطوية بالكامل لا تسمح للمعارضة بالعمل حتى وفق هذه القواعد، وفي ظل شبه السلطوية قد تبرز المنظمات الاجتماعية المستقلة، بل وحتى تزدهر، لكن من غير المسموح لها أن تخطو بعيدًا نحو مملكة السياسة من دون المخاطرة بالتعرض إلى القمع، أما الديمقراطية في المقابل فهي تسمح للمعارضة بالفوز، وهي عرفت بشكل متناقض على أنها النظام الذي يمكن فيه للأحزاب السياسية أن تخسر الانتخابات، وإذا كان ثمة حزب لا يستطيع الخسارة، فالنظام ليس ديمقراطيًّا" (براون، 2012).

ولأنّ مفهومي الاعتدال والتطرف ذوا طابع معياري ونسبي؛ فإنّ مصطلح "التسييس" الذي طرحه ناثان براون، بديلًا، له يبدو أكثر وضوحًا وقدرة على القيام بوظيفة التفسير، لأنه يبتعد عن الأحكام القيمية ويضعنا أمام مصطلح محايد إلى درجة ما، والمقصود بالتسييس هو التحول في المفاهيم والأدوار والأدوات نحو المجال السياسي، والاقتراب من مفهوم الحركات أو الأحزاب السياسية الواقعية بدرجة أكبر، ومن هنا ظهرت جدلية الدعوي والسياسي في "تطور" خطاب هذه الحركات، وسلوكها السياسي؛ فيما إذا كان خطابها مستوحى من مفاهيم دينية ووعظية ومن الحقل الدعوي والأيديولوجي التقليدي للإسلام السياسي، أم أنّها تحولت نحو تبني خطاب سياسي واقعي وفصلت المفاهيم المستخدمة في خطابها كحلٍّ سياسي عن تلك المفاهيم الدعوية والوعظية. ويشكل مفهوم التقليد الخطابي الذي يطرحه، طلال أسد، والتأويلات المجسدة أحد أهم الطرق لتجاوز المقابلة بين الدعوي والسياسي، والنظريات الجوهرانية والسياقية، فهو يمثل مجموعة خطابات متطورة تاريخيًا، ومتجسدة في ممارسات المجتمعات الإسلامية ومؤسساتها (دانيالز، 2020).

وإذا ما أردنا تفسير التحولات الأيديولوجية في خطاب الحركة الإسلامية في الأردن سنجد أن الحركة قد اتجهت نحو التسييس -بحسب تعبير ناثان بروان- بخلاف السير على طريق نظريات الدمج والاعتدال أو حتى النظريات الجوهرانية؛ فعلى الرغم من الأزمة السياسية بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي والتي شهدت تصعيدًا بعد الربيع العربي كان أبرز تجلياتها حظر الجماعة رسميًّا، وخروج غالبية جناح الحمائم من الحركة -الجماعة وحزب جبهة العمل الإسلامي- ليشكلوا حزب زمزم وحزب الشراكة والإنقاذ، والذي ترافق معه تراجع الأردن في تصنيف مؤشرات الديمقراطية والحريات، إلا أن خطاب الحركة شهد تطوّرًا يقترب نحو الديمقراطية ويطرح مفاهيم جديدة ومختلفة وقد قدمت الحركة وثيقة سياسية غير مسبوقة عام 2019 ووصلت إلى مدى مختلف في تطوير الخطاب الأيديولوجي مبتعدةً عن المصطلحات والمفاهيم التقليدية لدى الإسلام السياسي التقليدي، كما أصدرت رؤيتها الاقتصادية عام 2022 التي يظهر فيها خطاب اقتصادي متخصص بعيد عن الخطاب البسيط السطحي بعد أن كان مهملًا في السابق. كل ذلك يأتي رغم

أن الأزمة مع الدولة وصلت إلى مرحلةٍ غير مسبوقة من البعد والجفاء والشكوك، إلا أن بقاءها منخرطة في اللعبة السياسية مكنها من التكيف مع الظروف المختلفة وتمارس مزيدًا من التسييس، واستفادت من تجاربها السابقة وتجارب غيرها من الإسلاميين، إذ رأيناها تتجنب العمل المسلّح والعنيف كي لا تعيد تجربة الإخوان في سورية ومصر وغيرها، حتى لو كررت هذه الجماعات أخطاء معينة، نتيجة لأسباب محددة، فإنّ ذلك لا ينفي أنّها تحاول البقاء والنمو والاستفادة من الفرص المتاحة أمامها، وتقديم خطاب جديد مغاير لخطابها التقليدي يجعلها منها أقرب للواقعية.

ما قبل الربيع العربي: أبرز مراحل تطوّر الخطاب الأيديولوجي لحركة الإخوان المسلمين.

بالرغم من أنّ جماعة الإخوان المسلمين بدأت العمل السياسي - البرلماني مبكّرًا منذ الخمسينيات، إذ شاركت في الانتخابات النيابية في ذروة المدّ اليساري والقومي في العالم العربي والاردن (حوراني، 1989)، إلاّ أنّ هذا العمل السياسي عمومًا بقي أسير الخطاب الدعويّ والأهداف الشمولية التي وضعتها الجماعة لنفسها. وارتبط بمراحل الإصلاح التي اعتمدتها بدايةً بإصلاح الفرد فالأسرة فالمجتمع ثم الحكومة. وكان النظر إلى المشاركة في الحياة السياسية تحت بند تبليغ الدعوة الإسلامية، وبقيت رؤية الحركة الإسلامية للعملية التشريعية محكومة بدرجة كبيرة بموقفها من الشريعة الإسلامية بوصفها تمثل القوانين التي من المفترض أن تحكم بها الدولة الإسلامية. وقد كان للموجات الفكرية التي تعرّض لها الخطاب الأيديولوجي للجماعة، خاصة في المرحلة التي يطلق عليها "القطبية" تأثير كبير؛ حيث كانت النظرة لتيار عريض من الإخوان محكومة بكتابات سيد قطب، خاصة فكرة المفاصلة وتصوير الأنظمة العربية بأنّها جاهلية ومبدأ المفاصلة السياسية. وقد ظهر تيار الصقور التقليدي داخل الإخوان متأثرًا بهذا الطرح ويدعو إليه وحظي بنفوذ كبير في أوساط الجماعة، وتحديدًا في المخيمات الفلسطينية (غرايبة، 2015). ويمكن ربط ذلك بسياسات الهوية التي أصبحت مهمة ومؤثرة في المشهد الأردني بعد أحداث الاقتتال بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية عام 1970 وبقيت نتائجه تخيم على المشهد السياسي في البلاد وعلاقة الأردنيين من أصول فلسطينية بالدولة.

في مرحلة الثمانينيات، بدأت موجة جديدة تؤثر على جماعة الإخوان المسلمين متأثرة بأطروحات حسن الترابي في السودان وراشد الغنوشي والتي تجاوزت الإطار والفكر الدعوي إلى التسيس المباشر والحزبي والديموقراطي. وقد تأثر تيار في الجماعة بهذه الموجة وبدأت أطروحات الديموقراطية والمواطنة تنال قبول هذا التيار وتبنيه لها، وبرزت القيادة التقليدية للحمائم التي تتبنى الخط البراغماتي في التعامل مع السلطة. وهكذا برز تياران رئيسيان؛ الأول أُطلق عليه الصقور أو التيار القطبي ومن أبرز رموزه محمد أبو فارس وهمام سعيد، والآخر البراغماتي وأبرز رموزه عبد اللطيف عربيات وإسحاق الفرحان وعبد المجيد ذنيبات وعبد الحميد القضاة. وكانت مشاركة الإسلاميين في الانتخابات النيابية سنة 1989 الامتحان السياسي الأول بعد فترة طويلة من العمل الدعوي والاجتماعي، إذ أظهرتهم القوة الشعبية الكبرى في البلاد، بلا منافس حزبي معتبر. ووجد الإخوان المسلمون أنفسهم أمام استحقاقات سياسية جديدة، بخاصة بعد المشاركة في حكومة مضر بدران عام 1990 بخمسة وزراء، وقد وضع الإخوان شروطًا عدة للمشاركة في الحكومة من بينها التوجه نحو تطبيق الشريعة وتحريم الخمور على متن طائرات الملكية الأردنية (غرايبة، 2015).

يمكن القول، بأنّه مع عقد التسعينيات بدأت مرحلة جديدة من الخطاب الأيديولوجي للجماعة، ولم يكن خطابًا موحّدًا، فقد ارتبط بالخلاف بين تياري الصقور والبراغماتي حول مفاهيم المشاركة السياسية والعلاقة مع الدولة. وتبلور تيار داخل الجماعة يتحدث بوضوح عن القبول بالديمقراطية (بصورة عامة) وعدم تناقضها مع الشورى، وعدم تعارض الديمقراطية مع الشريعة الإسلامية. وكانت مواقف الجماعة الأيديولوجية نتيجة الجدل الداخلي الدائر بين التيارين، فيما ظل التوتر قائمًا في ترسيم الموقف في قضايا التعددية وحقوق الإنسان والحريات العامة والفردية، وبقي موقف الجماعة غائمًا ومرتبكًا. ومما يذكر في هذا المجال أن نواب الحركة الإسلامية أصرّوا في أداء القسم عند دخول مجلس النواب على إضافة "بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية".

في عام 1992، تفاعلَ الإخوان المسلمون مع تشريع قانون الأحزاب السياسية عبر تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي كان من المفترض أن يكون مظلة لكل من يتبنى الخط الإسلامي في العمل السياسي. لكن سرعان ما عادت الجماعة وسيطرت على الحزب، وانسحب كثيرون ممن أتوا من خارج الجماعة، وبقي الحزب مرتبطًا بخطاب الجماعة الأيديولوجي، وكان يخوض الانتخابات تحت شعار "الإسلام هو الحل" وبالشراكة مع الإخوان المسلمين، وكانت قيادة الحزب تخضع واقعيًّا لجماعة الإخوان (أبو رمان، أبو هنية، 2012).

لم يدخل أي جديد على خطاب الجماعة، بل كان هنالك تأكيد على شعار الحركة في مختلف المناسبات "أردن أرض الحشد ... الأقصى أرض المجد"، وتوصف الأردن بأنّها أرض الرباط.

في نهاية عام 1999، تم إخراج مكتب حركة حماس السياسي من الأردن، وقد أدى ذلك إلى جدل واسع في أوساط الجماعة والحزب، خاصة لدى جيل الشباب، الذي كان يمثل تيارًا جديدًا قويًّا تمكن من السيطرة على مقاليد القيادة في منتصف التسعينيات. وبدأ النقاش حول هوية الجماعة وعلاقتها بالدولة وحماس يأخذ مساحة واسعة من الاستقطاب الداخلي، لكن المهم هنا أنّ تيارًا شبابيًّا بدأ يحاول طرح الهوية الوطنية والإصلاح الوطني بوصفه أولوية في خطاب الحركة، من دون أن تتبنى الجماعة أيديولوجيا هذا الخط (أبو رمان, أبو هنية، 2012، ص 89).

بالتزامن مع انطلاق مبادرات الإصلاح التي قادتها الحركات الإسلامية في أكثر من دولة عربية، بعد الغزو الأمريكي على العراق في عام 2003، وبروز الدعوة الأميركية لنشر الديمقراطية حينها، قامت الحركة الإسلامية بإعلان مبادرة الإصلاح السياسي في الأردن. وكان واضحًا أن المبادرة تقطع شوطًا إضافيًّا تجاه التسييس، والقبول بالديمقراطية بصورة أكثر وضوحًا، لكن بقيت المسألة الدعوية مختلطة بالخطاب السياسي، فقد وضعت الوثيقة في مقدمة مبادئها الانطلاق من العقيدة الإسلامية والاستناد إلى الإسلام، ووصفت الحركة الإسلامية بأنّها من طلائع الأمة الإسلامية، والتأكيد في كل فقرة من فقرات الوثيقة على البعد الديني والإسلامي. وتم أيضًا إدخال العديد من المفاهيم مثل الاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية والدعوة إلى حوار وطني والمطالبة بالالتزام بالمسار الديمقراطي، فكان الخطاب يمثل حالة متقدمة تقطع مع مرحلة التردد في تبني الديمقراطية في خطاب الحركة (الحركة الإسلامية في الأردن، 2005).

يمكن القول، إنّ تدخل الدولة الأردنية في انتخابات عام 2007، وسحب جمعية المركز الإسلامي من الجماعة قبلها، ومرحلة تنصيب همام سعيد مراقبًا عامًّا للإخوان كانت بمثابة الشرارة التي فجرت الخلافات الداخلية في الجدل من الهوية الوطنية والمواطنة والانخراط أكثر في مسألة الإصلاح الداخلي. إذ شجعت نخبة من قيادات التيار المعتدل في الجماعة تقديم أطروحات أوضح، فانطلقت مبادرة الملكية الدستورية في عام 2010، بقيادة رئيس القسم السياسي في الجماعة حينها، رحيل غرايبة، والتي دعت إلى التحول نحو ملكية دستورية وإلى إصلاح سياسي جوهري. سببت المبادرة غضبًا في أوساط الدولة وتبرؤًا من قيادة الجماعة لأسباب متعددة، منها خشية الجماعة الصدام مع الدولة، وأيضًا رفض بعض الصقور فكرة الملكية الدستورية واعتبار أنّ الأصل هو التحاكم إلى الشريعة الإسلامية وإقامة دولة إسلامية (أبو رمان, بندقجي، 2018، ص 65).

كما أن لقرار حركة حماس بالانفصال تنظيميًّا عن إخوان الأردن بداية عام 2008 دورا رئيسا في التأثير على توجهات الحركة الإسلامية في الأردن، والتركيز بدرجة أكبر على المسألة الوطنية، فقد كانت العلاقة مع حماس قد طرحت لدى التيارات في داخل الإخوان المسلمين أسئلة كثيرة وكبيرة متعلقة بسؤال الهوية السياسية للجماعة وطبيعة المسار القادم، ونظامها الأساس وأولوياتها، ورسم طريق العلاقة الجديدة مع حماس بعد الانفصال، وصياغة الأجندة السياسية والإصلاحية وفقًا لاعتبارات وطنية.

مسار العلاقة بين النظام السياسي في الأردن والحركة الإسلامية

بالرغم من أنّ الأزمة السياسية بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين لم تبدأ في مرحلة الربيع العربي 2011، إلاّ أنّها وصلت إلى مرحلة متقدّمة وغير مسبوقة بعد هذا التاريخ؛ إذ للمرة الأولى في تاريخها تفقد الجماعة صفتها القانونية وممتلكاتها المالية والعقارية وأصولها، وبدلًا منها تنشأ جماعة جديدة باسم الإخوان المسلمين أيضًا وتأخذ الصفة القانونية من الجماعة الأصلية. ساهم في تدهور العلاقة أيضًا التوترات المتتالية بين الطرفين على خلفية العديد من القضايا، مثل رفضهم المشاركة في لجنة الحوار الوطني التي شكّلها النظام السياسي لمحاولة امتصاص المطالب الشعبية في التغيير خلال الربيع العربي (راديو سوا، 2011)، وصولًا إلى أزمة المعلّمين 2019-2021 واحتجاجات وإضرابات وتأزيم كبير في المجال العام (هيومن رايتس ووتش، 2020).

تستمر التساؤلات المتعلقة بالأسباب التي تقف وراء تدهور العلاقة بين الطرفين أو الطرف المُلام خلال العقدين الأخيرين، لكن في المحصلة يمكن القول بأن هذه العلاقة وصلت اليوم إلى مرحلة متقدمة من الاستعصاء وأصبحت أشبه بالمستدامة.

يمكن تقسيم مراحل العلاقة بين الدولة والجماعة على النحو التالي:

- **من عهد تأسيس الإمارة إلى نهاية التسعينيات: من التعايش إلى المرحلة الأولى من الأزمة**

بالعودة إلى أبرز المراحل التاريخية والمسار الذي أخذته العلاقة بين الطرفين منذ تأسيس الجماعة في عام 1946، أي بالتزامن مع تأسيس المملكة؛ سنجد أنّ المرحلة الأولى، تتمثل في التأسيس وفيها كانت الجماعة تحظى بدعم وتأييد من الملك عبدالله الأول (العموش، 2007). واستمر الحال كذلك خلال مرحلة الستينيات، بالرغم من بعض التوترات التي ارتبطت بأحداث معينة، مثل حلف بغداد عام 1955. ولأنّ الجماعة لم تكن مسجلة كحزب سياسي في مرحلة الخمسينيات لم يشملها قرار حظر الأحزاب السياسيّة بعد تجربة حكومة سليمان النابلسي 1956-1957 التي مثّلت التجربة الحزبية الوحيدة التي تم من خلالها تسليم حزب الأغلبية الحكومة في البلاد (عبد الكاظم، 1997).

يمكن اعتبار أنّ عقد السبعينيّات والنصف الأول من الثمانينات المرحلة الذهبية في بناء قدرات الجماعة وإمكانياتها وشبكاتها المجتمعية والخدماتية والقواعد الشعبية، ويمكن وصف ما حدث بـ"سياسة ملء الفراغ"، بعد أن فُتح المجال للجماعة لممارسة الأنشطة والأعمال وعمل بنية حركية، وشبكات اجتماعية فعّالة بعد خروج المنظمات الفلسطينية إثر الصدام مع الجيش الأردني سنة 1970 (العموش، 2007، ص 66). واستثمر الإخوان جيّدًا في هذه المرحلة وتعمّقوا في أنشطتهم الاجتماعية والخدماتية وفي نشاطهم في المساجد، وتوسعت جمعية المركز الإسلامي، التي كانت تمثل الذراع الاقتصادي للجماعة، منذ تأسيسها في العام 1965 (حماد، 1996). تزامن ذلك مع الطفرة النفطية وانتكاسة الحركات القومية واليسارية بعد هزيمة العام 1967. خلق ذلك كله بيئةً نموذجيّة لنمو الجماعة وازدهارها وتمددها في المجتمع بصورة فعالة، واقتحامها ساحة النشاط النقابي في النصف الثاني من

السبعينيات، وصولًا إلى الانتخابات النيابية في عام 1989 التي أظهرت بوضوح تحوّلًا بنيويًّا كبيرًا في أوزان القوى السياسية وانتقال القاعدة الشعبية من القوى اليسارية والقومية إلى الإسلامية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين.

الحصاد السياسي لما زرعته الجماعة خلال تلك الحقبة ظهر في الفترة 1989- 1991، والتي كانت، برغم قصرها، متخمة بالأحداث والتطورات السياسية؛ فقد شهدت انتخابات مجلس النواب تحقيق الإخوان نسبة كبيرة من المقاعد. ثم حدثت حرب الخليج الثانية 1990- 1991، ودخل خمسة وزراء من الإخوان المسلمين إلى حكومة مضر بدران، لمدة محدودة. تلا ذلك مشاركة الأردن في مفاوضات السلام في مدريد في العام 1991، ثم أخذ بعد ذلك منحى العلاقة بين الطرفين -الدولة والجماعة- بالسير في الخط البياني السلبي المتنامي حتى يومنا هذا، مع تقطعات واستثناءات معينة (أبو رمان, أبو هنية، 2012، ص 67).

بعد ذلك بدأت عملية التحول أو انقلاب العلاقة بين الدولة والجماعة، منذ العام 1992، وقد تأسس حزب جبهة العمل الإسلامي حينها بعد إقرار قانون جديد للأحزاب السياسية؛ إذ تمّ تعديل قانون الانتخاب واعتماد قانون جديد (الصوت الواحد) الذي أثار حفيظة الإخوان حينها. وشهدت العلاقة توترًا بين الطرفين واصطفافات جديدة في ساحات العمل العام، نتيجة تغير سياسات الدولة بالتوجه نحو مفاوضات السلام والخصخصة تحت وطأة الأزمة الاقتصادية.

شهد النصف الثاني من التسعينيّات استمرار الأزمة السياسية التي ظلت تتعمق، وتجلّى ذلك في مقاطعة الإخوان للانتخابات النيابية في العام 1997، الأمر الذي نجم عنه الموجة الأولى من الانشقاقات (خروج مجموعة من قيادات الحمائم، الذين قاموا لاحقًا في عام 2001 بتأسيس حزب الوسط الإسلامي). (أبو رمان, أبو هنية، 2012، ص 72).

- **منذ العام 2000 إلى مرحلة الربيع العربي: الإمعان في الأزمة**

المرحلة الثانية من الأزمة السياسية؛ يمكن القول بأنّها بدأت مع عهد الملك عبدالله الثاني، ونتيجة طبيعية لاختلاف سياسات الملك الجديد عن الملك الراحل من جهة، واستئنافًا وتواصلًا مع الأزمة التي بدأت في عهد والده من جهة ثانية، وبرغم عودة الإخوان للمشاركة في الانتخابات النيابية في العام 2003 إلا أنّ الخط البياني لتجذّر الأزمة ونموها بقي متصاعدًا، وهو ما حصل في العام 2006، عندما قامت الدولة بحرمان جماعة الإخوان المسلمين من جمعية المركز الإسلامي التي كانت تشكّل (بالنسبة للجماعة وفق قراءة مراكز القرار في حينها) مصدرًا مهمًّا من مصادر القوة والتجنيد. وفي الوقت نفسه بدأت الدولة بالعمل على تعديل قوانين الفتوى وأنظمة المساجد، الأمر الذي أدى إلى تحجيم النشاط الإخواني في هذه الميادين أيضًا، بالتزامن مع تحجيم الإخوان في الجامعات والنقابات (أبو رمان, أبو هنية، 2012، ص 77).

عزز هذا المنحنى التحولات الإقليمية المرتبطة، ومنها صعود قوة حماس وحزب الله وتحالف ما يسمى "محور الممانعة العربي". اعتبر الأردن هذا المحور تهديدًا لأمنه الوطني، وانضم لتحالف مع ما يسمى محور "دول الاعتدال العربي". تعمقت الأزمة عقب اعتقال ثلاثة من نواب الإخوان المسلمين بسبب قيامهم بالعزاء بمقتل أبو مصعب الزرقاوي، قائد تنظيم القاعدة في العراق، في منتصف عام 2006. ثم وصلت الأزمة ذروتها في الانتخابات النيابيّة والبلديّة في العام 2007، عندما قام النظام السياسي حينها بتزوير النتائج (الفلاحات، 2017). أدى ذلك إلى تقليص عدد نواب الجماعة إلى 6 نواب وانسحابها من الانتخابات البلدية، ثم انتخابات تنظيمية أسقطت تيار الوسط الذي كان يقود الجماعة حينها وصعود همام سعيد لقيادة الإخوان المسلمين. وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ الجماعة التي تشهد صعود قياديٍ محسوب على الصقور إلى هذا الموقع، فيما انتقلت قيادات من الجناح المعتدل وتيار الوسط إلى تبني صيغة متقدمة في ملف الإصلاح السياسي، يتمثل بالدعوة إلى ملكية دستورية، وهي المبادرة التي تبرأت منها قيادة الجماعة المتشددة لاحقًا.

- **ما بعد الربيع العربي: وصول الأزمة إلى الذروة**

وصلت الأزمة إلى مرحلة متقدمة بين الطرفين، بعد أن رفض الإخوان المشاركة في لجنة الحوار الوطني، ونشطوا بصورة مباشرة وغير مباشرة في الحراكات الشعبية المطالبة بالتغيير، مثل 24 آذار 2011، والجبهة الوطنية للإصلاح. ولم يشاركوا أيضًا في الانتخابات النيابية في العام 2013، بعد أن اختلفوا مع الدولة على قانون الانتخاب، وكان رهان الإخوان على الربيع العربي وما يمكن أن يؤدي إليه من تحريك عجلة المسار الديمقراطي ووصولهم إلى مرحلة متقدمة في التفاوض مع النظام على قاعدة الندية والقوة، كما حدث في مصر وتونس.

وبالرغم من أنّ الإخوان لم يرفعوا شعار "إسقاط النظام"، وأصروا على "إصلاح النظام"، فإنّهم ذهبوا نحو مقاربة جديدة عززت الأزمة المتبادلة عندما تضمنت مطالبهم تحجيم سلطاته وصلاحياته، وهو الأمر الذي نُظر إليه رسميًّا بوصفه تقويضًا غير مباشر للنظام السياسي. وما لبثت الأمور أن سارت لصالح النظام السياسي مع سيطرة العسكر على حكم الإخوان المسلمين في مصر 2013، ثم الحملة الإقليمية العربية لتجريم الجماعة ووسمها بالإرهاب والتطرف. وبالرغم من الأزمة المتقدمة بين الدولة والإخوان إلا أنّ الأردن لم يعلن رسميًّا اعتبار الإخوان جماعة إرهابية وتجريمها، كما حدث في

مصر والإمارات ودول أخرى. لكن ذلك لم يمنع من تعمق الأزمة وصولًا إلى تشجيع النظام رموزًا من الإخوان المسلمين، يقودهم المراقب العام الأسبق، عبد المجيد ذنيبات على التقدم بطلب تأسيس لجمعية جديدة تحمل اسم "جماعة الإخوان المسلمين"، بعد أن رفضت الجماعة طلب إعادة الترخيص كجمعية اجتماعية أو سياسية (أبو رمان, بندقجي، 2018، ص 97).

تلا ذلك انشقاقات كبيرة متتالية غير مسبوقة من الجماعة، بداية من مجموعة "زمزم" ثم مجموعة "الشراكة والإنقاذ"، ثم بدأت معركة الوضع القانوني للجماعة منذ العام 2015 إلى اليوم، خاصة بعد أن وضعت الدولة اليد على المقر العام للجماعة والمقرات الأخرى، بقرار من المحكمة، وأصبحت الجماعة أشبه بالجماعة السريّة تدير انتخاباتها بصورة غير علنية، لتجنب الصدام مع الدولة.

ثم جاءت أزمة المعلمين في عام 2019 لتصبَّ مزيدًا من الزيت على نار الأزمة المشتعلة، إذ أصرت الرواية الرسمية على اعتبار التصعيد بين النقابة والمعلمين والدولة، على خلفية مطالب معيشية ومهنية للمعلمين، بوصفه جزءًا من أجندة الإخوان المسلمين، فنائب النقيب ناصر النواصرة كان قياديًّا في الجماعة، وتمخض عن هذه المعركة المضي قدمًا في سياسات الأزمة بين الطرفين.

شارك الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية في العام 2016، وحصلوا على 15 مقعدًا، انسحب واحد من الكتلة وبقي 14. ثم عادوا وشاركوا في الانتخابات النيابية 2020، وحصلوا على 8 مقاعد بعد انسحاب اثنين من الفائزين على قوائم الإصلاح بعد الوصول إلى قبة المجلس. ورغم أنّ الأزمة كانت قوية وفاعلة بين الطرفين، فإنّ الإخوان قبلوا بالنتائج، واستمروا تحت قبة البرلمان، لكنهم قرروا مقاطعة الانتخابات البلدية في العام 2022 احتجاجًا على السياسات الرسمية. كما انسحبوا من انتخابات نقابة المهندسين في العام 2022 احتجاجًا على رعاية الدولة للتيار المنافس لهم من اليساريين والقوميين والمستقلين (قائمة "نمو")، وتدخل الأجهزة الأمنية في الانتخابات لصالح الأخير، وتمكن الإخوان من السيطرة مرة أخرى على نقابة المحامين، رغم دعم الحكومة للمنافسين الآخرين ضد الجماعة (أبو هنية، 2022).

لم توجه الدعوة آنذاك للأحزاب بصفتها السياسية للانضمام إلى اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسي عام 2021 بل لشخصيات حزبية، وقد شارك في اللجنة تمثيل محدود للإخوان (3 أشخاص)، ووافق الإخوان على جزء كبير من مخرجات اللجنة، لكنهم اعترضوا على العديد من القضايا أيضًا، بما فيها قضايا مرتبطة بالجندر وتعديلات دستورية معينة.

يمكن القول، بأن العلاقة بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، أشبه بالقط والفأر، كما يعبر عنها ناثان براون، فالطرفان يلاحقان بعضهما في الأحداث السياسية والتطورات المختلفة. وكل منهما يحاول تحسين موازين القوى لصالحه على حساب الآخر في العملية المستمرة المتبادلة من كلا الطرفين لتغيير قواعد اللعبة السياسية لصالحهما، باستثمار الظروف السياسية الداخلية أو الخارجية. وثمة شواهد عديدة على ذلك حتى في خضم الأزمة شبه المستدامة بينهما؛ ففي عام 2003 شارك الإخوان في الانتخابات النيابية، بعد أحداث سبتمبر/أيلول 2001 واحتلال العراق، وما رافقه من أجندة دولية تدفع نحو الانفتاح الديمقراطي، وتخلل ذلك مبادرة الشراكة الأميركية الأوسطية للدمقرطة. وفي عام 2006 ضغطت الظروف الإقليمية وقلق معسكر الاعتدال من النفوذ الإيراني، وتراجع الدعوة الأميركية للديمقراطية إلى تقليص حضور الإخوان وقوتهم في المشهد السياسي. وفي الربيع العربي حاول كلا الطرفين تحقيق مكاسب على حساب الآخر؛ وكانت هناك مفاوضات غير مباشرة وشروط ونقاشات بين الطرفين لإدماج الجماعة في الانتخابات النيابية، وهو الأمر الذي لم يحصل، لكن مع انهيار أحلام الربيع العربي وتراجع رهانات الجماعة وافقت على شروط أقل بكثير مما سبق للدخول في العملية الانتخابية (براون، 2012، ص 145).

الخطاب الأيديولوجي للإخوان المسلمين بعد الربيع العربي: تحول جوهري.

بعد أن قاطع الإخوان انتخابات عام 2013، وقبل ذلك لجنة الحوار الوطني، ووضعوا شروطًا للمشاركة فيها تتمحور حول تقييد صلاحيات الملك، خاصة فيما يتعلق بتشكيل الحكومات. نلاحظ أن هذه الشروط تختلف كثيرًا عن شروط الإخوان للمشاركة في حكومة مضر بدران (في بداية التسعينيات)؛ إذ ركزت الجماعة في المرحلة الجديدة على قضايا دستورية وسياسية مرتبطة بالإصلاح الداخلي، بينما كان التركيز في التسعينيات على موضوع الشريعة الإسلامية (أبو رمان, بندقجي، 2018).

اتسع الخلاف بين جناحي الجماعة المتشدد والمعتدل بعد الربيع العربي، وأدى إلى إطلاق مبادرة زمزم الإصلاحية من قبل رحيل غرايبة، ومعه عشرات من أبناء الجماعة، وتطور لاحقًا إلى فصله مع مجموعته من الجماعة، وتأسيس حزب زمزم (المؤتمر الوطني للإصلاح 2015)، ثم انفصلت مجموعة أخرى كبيرة وأسست حزب الشراكة والإنقاذ في العام 2016 (أبو رمان, بندقجي، 2018، ص 82). لكن ذلك لم يرجع خطاب الحركة الإسلامية الأيديولوجي إلى وراء فيما يتعلق بالموقف من الديمقراطية والمسألة الوطنية، إذ بدأت مرحلة تجديد ومراجعات لخطاب الحركة ونقاشات حول المسألة الوطنية والدراسة بين المسارين الدعوي والسياسي والموقف من الدولة المدنية. وبالرغم من أن الحركة لم تتبن رسميًّا مفهوم الدولة المدنية، إلا أنّ النقاشات التي جرت تظهر انحيازًا كبيرًا في القضايا والموضوعات المطروحة في أروقة الجماعة. ولم تعد قضية تحكيم الشريعة هي الطاغية، بل لم تعد مطروحة، وأصبح الاهتمام بالإصلاح السياسي ومعالجة القضايا الاقتصادية، وظهر ذلك من خلال ثلاث وثائق رئيسية: رؤية أردن الغد عام 2014، والوثيقة

السياسية للحركة الإسلامية عام 2019، ورؤية الأردن 2030 الاقتصادية التي نشرتها الحركة عام 2022، والتعديلات التي أُدخلت على النظام الأساسي للجماعة والحزب على السواء.

على صعيد النظام الأساسي للجماعة (النظام الأساسي، 2018)، نجد أنّ الجماعة نأت بنفسها في نظامها الأساسي الداخلي الجديد عن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، بخلاف ما كانت الحال في القانون الأساسي السابق. وبرغم حفاظ الجماعة على هيكليتها التقليدية، إلاّ أنّ العلاقة مع حزب جبهة العمل الإسلامي شهدت الإقرار باستقلالية أكبر للحزب في علاقته مع الجماعة، واختيار أمينه العام من خلال أطر الحزب، وليس بوصاية الجماعة. كما أنّ الحزب أدخل تعديلات عديدة تضمنت تمثيلا أكبر للشباب والمرأة في المكتب السياسي والهيئات التمثيلية الأخرى، ولم تتردد النائب السابق عن الحزب، ديمة طهبوب من التصريح بأنّها تود أن تكون المرأة الأولى التي ترأس حزبًا إسلاميًّا (أبو رمان، 2022).

التحول الأكبر تمثل في الوثيقة السياسية للحركة الإسلامية التي تمّ الإعلان عنها في العام 2019، إذ شكلت قفزة كبيرة في خطاب الحركة الأيديولوجي، على صعيد اللغة المستخدمة والمفاهيم والمصطلحات والمضمون، فقد تم إدخال مفاهيم المواطنة ودولة القانون والحكم الدستوري والجماعة الوطنية وابتعدت الحركة تمامًا عن اللغة الدعوية التي كانت تستخدم سابقًا (الحركة الإسلامية في الأردن، 2019).

في التعريف بمنطلقات الحركة الإسلامية تقول الوثيقة "**الحركة الإسلامية في الأردن حركة وطنية الانتماء، عربية العمق والانتماء، إسلامية الهوية والمرجعية، وسطية النهج، تسعى للإسهام في نهضة الوطن، وتحقيق الإصلاح الشامل، و إنجاز المشروع الحضاري النهضوي للأمة. الإسلام دين الدولة، وهو باعتداله ووسطيته و انفتاحه محفّز للطاقات، وموحّد للأمة، ومعبّر عن فكرها وهويتها الحضارية. الأردن دولة مستقلة، ذات سيادة، تنتمي لعمقها العربي والإسلامي، وتتفاعل بإيجابية مع فضائها الإنساني. الشعب الأردني جزء من أمته العربية والإسلامية، والهويّة الوطنية الأردنية بمرجعيتها الثقافية والحضارية العربية الاسلامية، هويّة جامعة وحاكمة، تتقدم على كل الهويّات الفرعية**" (الحركة الإسلامية في الأردن، 2019).

وتمضي الوثيقة للتأكيد على رسالة الاعتدال في خطاب الحركة الأيديولوجي ودورها ورفض التطرف والغلو في الدين، وتجمل المصالح الوطنية الأردنية العليا بحسب الحركة الإسلامية في "**هويّة وطنيّة جامعة، ومجتمع قويّ متماسك، وجبهة وطنية موحّدة في مواجهة الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية. انتماء أردني قوي للعمق العربي والإسلامي، وحضور فاعل فيه وفي المحيط الدولي، ومنظومة علاقات وشراكات إقليمية ودولية فاعلة ومتوازنة ومتنوّعة. دولة حديثة متطورة، من خلال تشريعات عصرية وممارسات حضارية متقدمة. اقتصاد قوي، وتنمية مستدامة، واستثمار أمثل للموارد البشرية والطبيعية، لتحقيق الأمن الاقتصادي ومجتمع الكفاية والرفاه والحياة الكريمة. استقرار سياسي وأمني، وحماية للأردن من الخطر الصهيوني، وإسناد لجهاد الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل التحرر وإنهاء الاحتلال**" (الحركة الإسلامية في الأردن، 2019).

وفي تأطير قيم الحركة ومبادئها تتحدث عن إيمانها بـ"**المساواة في الحقوق والواجبات، حق للجميع، والتمييز فيها على أساس العرق أو الجنس أو الانتماء الديني أو الفكري أو الثقافي أو السياسي شكل من أشكال الظلم، ونقيض للعدل، و انتقاص من كرامة الإنسان ... (وترى أن) حرية الرأي والفكر والاعتقاد والتعبير حقّ مكفول للجميع، والتشريعات والقو انين وتطبيقاتها ينبغي أن تضمن الحريات الفردية والعامة، وأن تعزّزها وتحول دون مصادرتها أو الاعتداء عليها. والحرية في فكر الحركة الإسلامية ورؤيتها حق طبيعي للإنسان، لا تجوز مصادرته أو تقييده إلّا إذا تجاوز على حرية الآخرين وحقوقهم، أو اعتدى على معتقدات الأمة وحقوق المجتمع وهويته وقيمه. وتؤكد الحركة ضرورة أن تضمن الدولة الحريات الدينية والفكرية والسياسية والإعلامية والاجتماعية للمواطنين**" (الحركة الإسلامية في الأردن، 2019).

أما ما يتعلق بالعنف والتطرف والإرهاب فتطرح الوثيقة موقفًا حازمًا، وتنأى بالحركة الإسلامية عن الجماعات التي تبنت العنف أو اتسمت بالتطرف الديني "**العنف سلوك مرفوض بكل أشكاله، سواء صدر عن أفراد أو مجموعات أو مؤسسات أو حكومات، وسواء استهدف أفرادًا أو مؤسسات رسمية أو شعبية ... والتطرّف آفة مجتمعية لا تستثني مجتمعاً من المجتمعات، ولا تقتصر على أتباع دين أو عرق أو فكر أو اجتهاد سياسي، ودو افع التطرّف متعددة؛ فكرية وسياسية و اقتصادية ومجتمعية ونفسية. والإرهاب بوصفه استخداماً غير مشروع للعنف، أو التهديد باستخدامه، وبث الرعب بين الناس، وتعريض حياة الآمنين للخطر، من أجل تحقيق مصالح غير مشروعة، مرفوض ومدان، سواء قام به أفراد أو مجموعات أو دول. وتؤكد الحركة الإسلامية أن التطرّف والتشدّد مرفوضان ومدانان شرعيًّا وأخلاقيًّا و إنسانيًّا، ... وترى الحركة أن من واجبها وواجب كل قوى المجتمع والأمة التصدي لخطر هذه الآفات، وتحصين المجتمعات في مواجهتها**" (الحركة الإسلامية في الأردن، 2019).

تتمسك الوثيقة بمبدأ سيادة القانون والانفتاح والحوار، وتقول "**تؤكد الحركة أهمية سيادة القانون وضرورة قيام الجميع بدورهم في تعزيز السلم الأهلي، وتشدّد على أهمية رفض استخدام العنف والإكراه وسيلة للتغيير أو التأثير السياسي أو إدارة الخلافات السياسية أو فرض الرؤى والقناعات والاجتهادات الفكرية والسياسية. وتؤمن الحركة بأن الإقناع ونشر الأفكار هو الأسلوب المقبول للتأثير السياسي والتغيير الاجتماعي، كما تؤمن بالحوار وسيلة حضارية لمعالجة الخلافات والوصول إلى مقاربات وطنية تو افقية ... وتؤمن الحركة بأن تعزيز الانفتاح، والتعايش، وقبول الاجتهاد الآخر، وإشاعة روح الاعتدال الفكري والسياسي، وتوسيع مساحة الحرية والتعبير عن الرأي، وتعزيز المشاركة السياسية، ومواجهة**

الفساد، وتعزيز الشورى والديمقراطية، وضمان استقلال القضاء، والفصل بين السلطات.. مدخل مهم لتضييق مساحات العنف والتطرف والإرهاب" (الحركة الإسلامية في الأردن، 2019).

ليس من الصعوبة بمكان إدراك حجم التطور والتغير الكبير في هذا الخطاب الأيديولوجي مقارنةً بمراحل سابقة، ومن الواضح أنّ خطاب الحركة الأيديولوجي أحدث قطيعة مع مرحلة سابقة كانت فيها مترددة تجاه هذه المفاهيم، وقد أكّد أحد أعضاء اللجنة أنّ الوثيقة جرى إقرارها من مجلسي الشورى في الجماعة والحزب، وأنّها تمثل الخطاب الرسمي المعتمد للجماعة، لقطع الطريق بصورة كاملة أمام أي خطاب أيديولوجي وسياسي آخر، (كما يقول رامي عياصرة، أمين سر جماعة الإخوان المسلمين في الأردن سابقًا، وأحد قيادات الجماعة، خلال مقابلة بتاريخ 2023/01/10 أُجريت معه لغايات إعداد الدراسة).

مثلت الوثيقة هذه بيان "مانفيستو" سياسي جديد للجماعة، يحمل خطابًا مختلفًا عما سبق. وأظهرت أنّه بالرغم من حالة التوتر وسحب الشرعية القانونية من الجماعة، والأزمة المستدامة في العلاقة مع النظام السياسي، فإنّ الخط البياني للحركة الإسلامية ظلّ يسير منذ ثلاثة عقود (بداية التسعينيات) نحو التسييس أكثر والابتعاد عن اللغة الدعوية وأيديولوجيا البدايات. واتجه بثبات نحو الاندماج أكثر في المسألة الوطنية وتقبل المفاهيم السياسية الرئيسية مثل الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون وفصل السلطات. كما أنه "**لأول مرة في تاريخ الجماعة في الأردن الممتد لأكثر من سبعة عقود من الزمن، قدمت الحركة الإسلامية نفسها وحسمت بوضوح الكثير من المسائل التي كانت محل تساؤل من المراقبين والمتابعين منها تعريفها لنفسها بأنها حركة وطنية أردنية بمرجعية إسلامية وعمق عربي، كما عرّفت المصالح الوطنية العليا للدولة الأردنية من وجهة نظرها، وتحدثت بوضوح عن قبولها للتعددية السياسية ولمبدأ التداول السلمي على السلطة، ونظرتها للمرأة بأنها شريك للرجل في العمل السياسي والوطني العام وأن لها الحق في تسلم المناصب العليا على مبدأ الكفاءة والإنجاز. وتحدثت عن المسيحيين والمخالفين في الدين بأنهم شركاء في الوطن على أساس المواطنة ورفض التمييز على أساس الدين أو الدخول في نزاعات ذات طبيعة مذهبية وطائفية أو إقليمية**" (بحسب رامي عياصرة).

أما فيما يتعلق بالرؤية الاقتصادية، فقد قدمت الحركة الإسلامية تصوّرًا تفصيليًّا عام 2022 لرؤيتها للإصلاح الاقتصادي، ومن الواضح أنّها كتبت من قبل متخصصين وخبراء في الشأن الاقتصادي، إذ ربطت الوثيقة الرؤية بالتنمية الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة، التي جرى تعديلها بما يتوافق مع الأولويات الأردنية، وقدّمت الوثيقة تصوّرًا للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها -اقتصاديًّا وماليًّا وتنمويًّا- والمحرّكات والقطاعات والمبادرات المطلوبة لتنفيذ ذلك، وللمرة الأولى، بعد وثيقة رؤية أردن الغد 2014، يظهر خطاب اقتصادي متخصص بالأرقام والمعرفة الاقتصادية، بعيدًا عن الخطاب الإنشائي والسطحي، الذي هيمن على خطاب الإسلاميين إلى العام 2014، إذ كان قبل ذلك الشأن الاقتصادي مهملًا وغير مفكر فيه، ولا تتجاوز حصته في برنامج الحركة الانتخابي صفحة واحدة مكررة من البرامج السابقة تتحدث عن تطبيق الشريعة والاقتصاد الإسلامي (أبو رمان, سيف، 2012).

يلاحظ أنّ الوثيقة لم تتنصل من الارتباط بمفهوم الاقتصاد الإسلامي، لكنها نقلته إلى مساحة جديدة في الفهم والتفكير والتخطيط، من خلال ربطه بالقيم والمفاهيم الرئيسية؛ كالنموذج الحضاري الإسلامي، والالتزام بالعدالة الاجتماعية واحترام الملكية الفردية وتكافؤ الفرص. (حزب جبهة العمل الإسلامي، 2022) وفي تحديد دور الإسلام بوصفه المرجعية الرئيسية للوثيقة تم ربطه بالأدوات الاستثمارية المبتكرة، والتي أثبتت نجاحًا علميًّا، مثل: الصكوك الخضراء، والوقفية التنموية للطاقة المتجددة، ووقف براءات الاختراع، وإحياء الأرض الموات، والمصارف الإسلامية، والتأمين الإسلامي، والصكوك الإسلامية، وغيرها (حزب جبهة العمل الإسلامي، 2022).

ركزت الوثيقة في رؤيتها على "رفاه اقتصادي واجتماعي مستدام للمجتمع الأردني عام 2030"، ووصفت رسالتها بـ"تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة ومتوازنة مستدامة للمجتمع الأردني"، ولقد أعادت الوثيقة ترتيب وتأطير أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بما يتوافق مع الواقع الأردني على النحو التالي (حزب جبهة العمل الإسلامي، 2022):

1. مكافحة الفقر والبطالة.
2. الأمن الغذائي.
3. الصحة الجيدة والرفاه.
4. التعليم الجيد.
5. العدالة الاجتماعية.
6. المياه النظيفة.
7. طاقة نظيفة وأسعار معقولة.
8. العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية.
10. استثمار الموارد الطبيعية.

11. مدن ومجتمعات مدنيّة مستدامة.
12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
13. المحافظة على البيئة.
14. الإصلاح السياسي.
15. العدالة والقانون.
16. المؤسسات الحميدة والنزاهة ومكافحة الفساد.
17. عقد الشراكات والتمويل الإسلامي.

وبالرغم من أنّ الخطة اقتربت من المقاربات المتخصصة في التنمية المستدامة واستندت إلى نظريات التنمية المعاصرة -كما أشارت الوثيقة- إلاّ أنّ الأهداف المرسومة تبدو في غاية التفاؤل؛ مثل تحقيق نمو اقتصادي يصل إلى 11.43%، وخفض البطالة إلى 3.46%. وبعيدًا عن أن هذه الخطة قد لا تقترب من قراءة واقعية، وتبدو هي وصفة الحزب السحرية، إلا أنّ الخطة بحدّ ذاتها تمثل تطورًا مهمًّا في خطاب الحركة الأيديولوجي انتقلت فيه من الحيّز الإنشائي غير العلمي إلى اللغة الرقمية والعلمية والنظريات المعاصرة. ومن الواضح أنّ هناك استفادة من عدد من الخبراء والمتخصصين، من ذوي الخلفيات اليسارية والقومية القريبين من الخط السياسي للحركة. وتظهر الوثيقة فارقًا نسبيًّا عن الأجندة الاقتصادية للأحزاب الإسلامية الأخرى، في تونس والمغرب، التي بدت أكثر ليبرالية وتأثرًا ببرامج صندوق النقد الدولي، حيث اتخذت موقفًا نقديًّا من برنامج الصندوق وحاولت طرح برنامج وطني للتنمية مرتبط بالتنمية المستدامة وتقديم قيمتي العدالة الاجتماعية والملكية الفردية والاستثمار بوصفهما مفاهيم متكاملة ومتساندة وليست متناقضة أو متضاربة.

خلاصة واستنتاجات

من الواضح أن خطاب الحركة الإسلامية شهد تحوّلًا جوهريًّا في الأعوام الأخيرة، وأصبح أكثر تسييسًا وابتعادًا عن اللغة الدعوية الوعظية السابقة التي وسمت مواقف الجماعة وخطابها الأيديولوجي. وشكّلت وثيقة الرؤية السياسية للحركة عام 2019 ذروة الانتقال نحو لغة ومصطلحات وأفكار جديدة أحدثت قطيعة مع المراحل السابقة، وتم إقرارها من قبل مجلس الشورى في الجماعة، ما يؤكّد إلزاميتها مقارنة مع فترات سابقة كانت الجماعة ترتبك بين أكثر من خطاب أيديولوجي وفكري.

كما أن الخطاب الذي ورد في وثائق الحركة لا يمكن القول أنه لا يعدو أنه مجرد وثيقة تكتيكة لتجاوز حالة التصادم مع النظام السياسي، كما ينزع العديد من الباحثين، في ظل الأزمة المستدامة بين الطرفين؛ فخطاب الحركة خضع لاختبارات عديدة منها أزمة إضراب نقابة المعلمين التي ظهرت عام 2019 بعد ثلاثة شهور من إصدار الوثيقة السياسية والتي التزمت فيها الحركة بخطابها الجديد ولم تُقدِم على العودة إلى الوراء؛ فالخطاب كما بيّنا في الدراسة بالاستعانة بفيركلاف لا يقع خارج سياقات الصراع الاجتماعي بل هو قلب تلك الصراعات سواء تمّ استخدامه من قبل السلطة أو المعارضة، وبوصفه منتِجًا للسلطة – بمفهوم فوكو- أو منتَجًا لها.

وبرغم أنّ الجماعة لم تحسم رسميًّا مسائل مهمة فكريًّا، مثل الدولة المدنية والفصل بين المجالين الدعوي والسياسي، إلاّ أن الوثيقة السياسية تظهر تطوّرًا ملحوظًا في المضمون وكبيرًا بهذا الاتجاه. وتمثل مرحلة متقدمة مما أطلق عليه الباحث الأميركي ناثان براون مصطلح "التسييس"، والتحول في المفاهيم والأدوار والأدوات نحو المجال السياسي، والاقتراب من مفهوم الحركات أو الأحزاب السياسية الواقعية بدرجة أكبر، رغم أنّ العلاقة مع النظام السياسي شهدت قفزة كبيرة بالاتجاه السلبي بعد الربيع العربي، ودخلت مرحلة جديدة كان من أبرز معالمها إلغاء الوضع القانوني للجماعة واستبدال جمعية جديدة بالاسم نفسه بها. إلى جانب ذلك، ومن خلال ما استعرضته الدراسة، فإنّ مصطلحات "الاعتدال" و"التطرف" في توصيف الخطاب الأيديولوجي للحركات الإسلامية يتسم بالنسبية والضبابية خاصة عند الحديث عن مرحلة الربيع العربي. فلم يعد الاختلاف والخلاف حول الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية (كما كانت الحال سابقًا في عقود الثمانينيات والتسعينيات)، إنما حول الموقف من النظام السياسي ودرجة البراغماتية والمرونة.

المصادر والمراجع

أبرز أحزاب المعارضة الأردنية يفرض شروطًا للمشاركة في الحوار الوطني. (2011). راديو سوا. من موقع https://cutt.ly/Uw9ZzdhN

أبو رمان، م.، وأبو هنية، ح. (2012). *الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن*. (ط1). عمّان: مؤسسة فريدريتش إيبرت.

أبو رمان، م.، وبندقجي، ن. (2018). *من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية: الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي*. (ط1). عمّان: مؤسسة فريدريتش إيبرت.

أبو رمان، م.، وسيف، أ. (2012). الأجندات الاقتصادية للأحزاب الإسلامية. أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. https://carnegieendowment.org/files/economy.pdf

أبو رمان، م. (2015). خيارات المشاركة السياسية في "ديمقراطة مقيدة": حالة الإخوان المسلمين في الأردن. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*، 12(2)، 447 - 462.

أبو رمان، م. (2022). الصراع على قواعد "اللعبة الجديدة": الدولة وجماعة "الإخوان" في الأردن. مؤسسة فريدريتش إيبرت. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16484.pdf

أبو هنية، ح. (2022). نهاية هيمنة الإسلاميين؟ انتخابات نقابة المهندسين في الأردن. مؤسسة فريدريتش إيبرت. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/19384.pdf

الأردن: إغلاق نقابة المعلمين وتوقيف نقابيّين. (2020). هيومن رايتس ووتش. من موقع https://www.hrw.org/ar/news/2020/07/30/375956

أسد، ط. (2018). *الدين والدولة - الأمة والعلمانية، الأمة والدين: وجهات نظر حول أوروبا وآسيا*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

براون، ن. (2012). *المشاركة لا المغالبة*. (ط1). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

حماد، و. (1996). *الإسلاميون والعمل الخيري في الأردن: الإخوان المسلمون نموذجًا، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن*. عمان: دار السندباد - مركز الأردن الجديد للدراسات.

حوراني، هـ. (1989). *تاريخ الحياة النيابية في الأردن*. (ط1). قبرص: شرق برس.

دانيالز، ب. (2020). ديناميات الشريعة الإسلامية والتحولات الاجتماعية السياسية (ط1). (ترجمة: محمد الحاج سالم، و جهاد الحاج سالم). بيروت: مركز نهوض للدراسات.

الدباس، خالد. (2012). المظاهر البراغماتية والعقدية في سياسات الإخوان المسلمين في الأردن. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*، 9(1)، 471 – 552.

رؤية الأردن الاقتصادية 2030. (2022). حزب جبهة العمل الإسلامي، من موقع https://drive.google.com/file/d/1n4-Okkx1zlYLG4lr-JoOMK74IMuPsnp_/view

رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن. (2005). الحركة الإسلامية في الأردن. من موقعhttps://cutt.ly/ww9ZxnHE

شويدلر، ج. (2013). ما وراء فرضية الاعتدال؟. (ترجمة: سابين طاوقجيان، و منال خضر، المترجمون) مجلة كلمن http://www.kalamon.org/articles-details-180

عبد الكاظم، ع. (1997). *الحركات والتنظيمات السياسية في الأردن*. (ط1). عمان: دار سندباد للنشر.

العموش، ب. (2007). *محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن*. (ط1). عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

غرايبة، ر. (2015). *تطورات المشهد الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن*. (ط1). عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

فاركلوف، ن. (2009). *تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي*. (ط1). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

الفلاحات، س. (2017). *الإخوان المسلمون في الأردن: دراسة تحليلية ونقد ذاتي*. (ط1). عمان: دار عمّار.

فياض، ح. (2023). التحليل النقدي للخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية (نورمان فيركلف نموذجًا). الحوار المتمدن. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=788797

ماريان، ي.، لويز، ف. (2019). *تحليل الخطاب: النظرية والمنهج*. (ط1). المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار.

النظام الأساسي. (2018). حزب جبهة العمل الإسلامي. من موقع https://jabha-jo.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A

هانتجتون، ص. (1993). *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*. (ط1). القاهرة: دار سعاد الصباح.

الوثيقة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن. (2019). جبهة العمل الإسلامي. من موقع https://cutt.ly/nw9ZzJMY

يورغنسن، ف. (2019). تحليل الخطاب: النظرية والمنهج. المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار.

References

Anderson, L. (1997). *Fulfilling Prophecies: State Policy and Islamist Radicalism*. In J. Esposito (Ed.), *Political Islam: Revolution, Radicalism, or Reform?* (pp. 17-32). Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers. https://doi.org/10.1515/9781685856182-003

Brownlee, J. (2007). *Authoritarianism in an Age of Democratization.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Kemiksiz, N. (2022). Arab Spring and the Jordanian Muslim Brotherhood Organization. *Open Journal of Political Science*, 12, 144-161. https://doi.org/10.4236/ojps.2022.122009

Norton, A. R. (1995). *The Challenge of Inclusion in the Middle East*. Current History.

Brown, N. J. (2012). *When Victory Is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Roy, O. (2017). Political Islam After the Arab Spring: Between Jihad and Democracy [Review of the book Rethinking Political Islam, by S. Hamid & W. McCants]. *Foreign Affairs*, 96(6), 127–132.

Salameh, M. T. B. (2021). Muslim Brotherhood and the Jordanian State: Containment or Fragmentation Bets (1999–2018)? *Asian Journal of Comparative Politics*, 6(1), 62-80. https://doi.org/10.1177/2057891119891035